**مجلة الإحياء، المجلد: 20، العدد: 25، جوان 2020، ص - ص: 501 – 528**
الترقيم الدولي: 1112-4350 الترقيم الدولي الإلكتروني: 2588-2406

# الأهداف الاستراتيجية للتمويل الإسلامي في مواجهة التحديات البيئية وتحقيق التنمية المستدامة

# The strategic objectives of Islamic finance in facing environmental challenges and achieving sustainable development

**د/ عبد الله بلعيدي**
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة عباس لغرور – خنشلة
Belaidi.abdellah@gmail.com

**تاريخ الإرسال: 2020/03/26 تاريخ القبول: 2020/05/04**

**الملخص:**
تتجلى الأهداف الاستراتيجية للتمويل الإسلامي في ضرورة وضع الرؤى المستقبلية، والتركيز على ضرورة وضوح الغايات والأهداف، وتحديد وتخصيص الموارد والإمكانات المتاحة، وأيضا اتخاذ القرارات الإستراتيجية المؤثرة على المدى البعيد، مع الاهتمام بتصرفات وممارسات الإدارة العليا. والتمويل البيئي من أهم أنواع الاستثمارات الخضراء لتحقيق التنمية المستدامة. ويمكن لصيغ التمويل الإسلامي التي تمتاز بالمرونة في التطبيق أن تساهم في التمويل البيئي، ومن ثم تحقيق تنمية مستدامة، بما تقدمه من نشاطات اقتصادية حقيقية ترتبط بالسلع والخدمات، وتوفر للمصرفية الإسلامية ربحا وافرا من خلال منافسة حقيقية في الأسواق.
**الكلمات المفتاحية:** التمويل الإسلامي، الاقتصاد الحقيقي، الاقتصاد الافتراضي، البيئة، التنمية المستدامة.

**Abstract:**
The strategic objectives of Islamic finance are reflected in the need to develop future visions, focus on the need for clarity of goals and objectives, identify and allocate resources and potentials, and also take

strategic decisions affecting the long term, with attention to the behavior and practices of senior management. And environmental finance is one of the most important types of green investments for sustainable development. Islamic financing formulas that have flexibility in application can contribute to environmental financing, and thus achieve sustainable development, with what they offer of real economic activities linked to goods and services, and provide Islamic banking with ample profit through real competition in the markets.
**Keywords:** Islamic finance, Real economy, Virtual economy, Environment, Sustainable development.

**مقدّمة:**

يمثل التمويل عصب وشريان الحياة الاقتصادية، فكل مشروع اقتصادي يحتاج إلى تمويل وبشكل خاص التمويل البيئي لأن البيئة هبة الله، خلقها سبحانه لتلبية حاجات الإنسان الآنية والآجلة، لذا وجب على كل الأفراد والمجتمعات والدول حمايتها وتنمية مواردها الطبيعية، ولا يجوز في أي حال من الأحوال الإخلال بتوازنها وإحداث أي تلويث أو تغيير جوهري في عناصر نظامها. والتمويل البيئي يعتبر من أهم أنواع الاستثمارات الخضراء لتحقيق التنمية المستدامة، التي تهدف إلى الاهتمام بالعلاقة المتبادلة بين الإنسان ومحيطه الطبيعي وبين المجتمع وتنميته. وتعتمد على ثلاثة جوانب أساسية: الفعالية الاقتصادية، العدالة الاجتماعية، والحفاظ على البيئة، مع المحافظة في الوقت نفسه على حقوق الأجيال القادمة من الموارد الطبيعية وعلى التمتع ببيئة نظيفة. ويساهم التمويل الإسلامي بشكل فعال في التمويل البيئي من أجل تحقيق تنمية مستدامة، لأنه يشارك في نشاطات اقتصادية حقيقية ترتبط بالسلع والخدمات، المجال الصحيح للاقتصاد الحقيقي (العيني) الذي يدور حول الأصول الحقيقية أو العينية، كالموارد الزراعية والصناعية وكل الموارد الحقيقية التي تشبع الحاجات البشرية، بينما يدور الاقتصاد الافتراضي حول الأصول المالية كالأسهم والسندات وغيرهما.

فزيادة كمية النقود على كمية السلع والخدمات يؤدي إلى حدوث التضخم، وفي المقابل، فإن نقصان كمية النقود عن كمية السلع والخدمات،

يؤدي إلى حدوث الانكماش، وكلتا الحالتين التضخم والانكماش من أسباب انهيار كثير من الأنظمة الاقتصادية، ولذا اعتبرت كل القروض بالفوائد - الصورة الشائعة للربا- مصدر الخطر الحقيقي على الاقتصاد، لأنه مصدر الانفصام بين القطاع المالي والحقيقي، وهنا يأتي التمويل الإسلامي المنهج الصحيح الذي يحقق هذا التوازن العادل، إذ لا يوجد فيه وسيلة لإنشاء ديون ربحية بمعزل عن تبادل السلع والخدمات، وهذه المنفعة هي ثمرة ومقصد التبادل والنشاط الاقتصادي عموما، ومن خلال هذه المنافع تنمو الثروة ويتحقق الرخاء الاقتصادي، وبهذا يكون التمويل الإسلامي قد وضع أحد أهم الأسس لبناء الاستقرار المالي والاقتصادي، وتحقيق التوازن بين الالتزامات والديون من جهة، وبين الثروة والنشاط الحقيقي من جهة أخرى.

وتعتبر عقود التمويل الإسلامي من العقود الفعالة التي تمتاز بالمرونة في التطبيق واتساع نطاق التعامل بها سواء في السلع الزراعية أو الصناعية أو تمويل التجارة ونشاط المقاولات، وإمكانية ممارستها بواسطة جميع مؤسسات ومصادر التمويل، ويعمل في مجال الاقتصاد الحقيقي، لأن موضوعه تسليم سلع وخدمات وليس رد مبلغ القرض النقدي، وتعمل على تسويق المنتجات الزراعية والصناعية وتنمية عدد من القطاعات الاقتصادية. وتفتح هذه العقود مجالا واسعا للتمويل والاستثمار أمام المصرفية الإسلامية لتحقيق الربح الوافر من خلال منافسة فعلية في الأسواق وإضافة قيمة حقيقية للاقتصاد.

**إشكالية البحث:** انطلاقا من الوضعية سالفة الذكر، فإن إشكالية البحث تبرز من خلال التساؤلات الآتية:

ما هي الأهداف الإستراتجية للتمويل الإسلامي في مواجهة التحديات البيئية ؟ وكيف ينعكس ذلك على تحقيق التنمية المستدامة؟

**فرضيات البحث:** للإجابة عن هذه الإشكالية، تم وضع الفرضيات الآتية:

- الإستراتيجية ما هي إلا نظام معلومات مفتوح على البيئة، وأن غياب سياسات الاستدامة البيئية من شأنه أن يعمق من تحدياتها؛

- التمويل الإسلامي أكثر انسجاما مع النظرية الاقتصادية، نظرا لارتباط عملياته بالاقتصاد الحقيقي (العيني) حيث يوجد ارتباطا حيويا وتاريخيا بينه وبين والاقتصاد المالي، وكلما انفصل الارتباط بينهما أدى ذلك إلى حدوث الأزمات المالية؛
- البيئة والتنمية معادلة منسجمة ومتوازنة، فلا يمكن أن يساهم التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية الشاملة المستدامة بدون بيئة.

**أهمية البحث:** حضي موضوع التمويل الإسلامي والبيئة والتنمية المستدامة بالدراسة والاهتمام والبحث، نظرا للدور الهام الذي تلعبه في كافة الاقتصاديات، وتبرز أهمية البحث في هذا الموضوع إلى ما يلي:

- الكشف عن مدى تأثير أساليب التخطيط الاستراتيجي في ظل بيئة سريعة النمو والتغير والتطور؛
- يعمل التمويل الإسلامي على تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، في ظل ما تنادي إليه التنمية المستدامة لحماية البيئة والحفاظ على مواردها، ودون المساس باحتياجات الأجيال القادمة؛
- ارتباط جهود النهوض بالاقتصاد والتنمية المستدامة والحفاظ على البيئة بمستوى فعالية صيغ التمويل الإسلامي.

**أهداف البحث:** يهدف البحث إلى ما يلي:

- معرفة معنى الإستراتيجية في أدبيات الاقتصاد، ومعرفة ماهية الاقتصاد الحقيقي وإيجاد الفرق بينه وبين الاقتصاد الافتراضي؛
- تحديد طبيعة العلاقة القائمة بين كل من البيئة والتنمية المستدامة، وتقييم وقدرة وأداء التمويل الإسلامي في مواجهة التحديات البيئية؛
- تقديم معلومات عن الأهداف الإستراتيجية للتمويل الإسلامي، لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية مع عدم الإضرار بالنواحي البيئية.

**منهجية البحث:** للإجابة على إشكالية البحث، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لأن هذا المنهج لا يقف عند حدود وصف الظاهرة وإنما يمتد إلى تحليل الظاهرة وكشف العلاقات بين أبعادها المختلفة من أجل تفسيرها والوصول إلى استنتاجات تسهم في تحسين

الواقع وتطويره، وهو من أنسب المناهج البحثية الذي يتلاءم وطبيعة هذا الموضوع، إذ سوف يعبر عن الظاهرة المراد دراستها ويصف الجوانب المختلفة لها من خلال توفير معلومات دقيقة وضرورية لفهم الظاهرة، وذلك من خلال الاعتماد على المراجع والكتب، والمجلات والدوريات، وتقارير المنظمات والمؤتمرات، وشبكة الإنترنت ذات العلاقة في مجال هذا البحث.

**محتوى البحث**: ستتم معالجة إشكالية هذا البحث انطلاقا من العناصر الآتية:

**أولا:** مفاهيم أساسية حول الإستراتيجية، التمويل الإسلامي، البيئة، والتنمية المستدامة.

**ثانيا:** العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة.

**ثالثا:** آليات مواجهة الفكر الإسلامي للتحديات البيئية.

**رابعا:** انعكاسات الأهداف الإستراتيجية للتمويل الإسلامي في حمايته للبيئة على تحقيق التنمية المستدامة.

## أولا: مفاهيم أساسية حول الإستراتيجية، التمويل الإسلامي، البيئة، والتنمية المستدامة:

### 1- مفهوم الإستراتيجية:

**أ- تعريف الإستراتيجية:** اشتقت كلمة إستراتيجية Strategy من كلمة (استراتيجوس) Strategos اليونانية، والتي تعني القدرة على استخدام الجيوش في إدارة المعارك الحربية من أجل تحقيق النصر"[1]، ثم تطور هذا المفهوم ليشمل مختلف الميادين فأصبح يطلق على "تحديد الأهداف الرئيسة طويلة الأجل للمؤسسة وتبني طريقة العمل وتوزيع الموارد الضرورية لتنفيذ هذه الأهداف أو هي تلك القرارات التي تهتم بعلاقة المنظم بالبيئة الخارجية"[2].

ومعظم التعاريف تؤكد على أن الإستراتيجية هي من أهم العوامل التي تساهم في دعم المركز التنافسي للمؤسسة في السوق. أما التخطيط الإستراتيجي فهو الذي ينطوي على التحديد المقدم لما يجب عمله لتحقيق أهداف المؤسسة، وبناء استراتيجيات ووضع الخطط والسياسات[3].

ونعني بالإدارة الإستراتيجية "تصور الرؤية المستقبلية للمؤسسة، ورسم رسالتها وتحديد غاياتها علي المدى البعيد، وتحديد أبعاد العلاقات المتوقعة بينها

وبين بيئتها بما يسهم في بيان الفرص والمخاطر المحيطة بها، ونقاط القوة والضعف المميزة لها، وذلك بهدف اتخاذ القرارات الإستراتيجية المؤثرة علي المدى البعيد ومراجعتها وتقويمها[4]".

**ب- الفرق بين التخطيط التقليدي والتخطيط الاستراتيجي:** تتجلى أهم الفروق بين التخطيط التقليدي والتخطيط الإستراتيجي فيما يلي[5]:

- يعمل التخطيط بمفهومه العادي على التنبؤ بالمستقبل ويسعى التخطيط الاستراتيجي إلى تشكيل المستقبل.
- غالبا ما يجاري التخطيط بمفهومه العادي الواقع بينما التخطيط الاستراتيجي فهو على عكس ذلك.
- يسعى التخطيط العادي غالبا إلى بلورة أهداف محددة لا تحتاج لتحقيقها فترة زمنية طويلة، في حين نجد أن التخطيط الاستراتيجي يسعى إلى تحقيق طموحات كبرى وأهداف يصعب تحقيقها في فترة زمنية قصيرة.
- يرتبط التخطيط العادي غالبا بالبيئة المحلية، بينما تمتد أهداف التخطيط الاستراتيجي لتشمل أيضا البيئة الدولية .

**ج- مزايا الإستراتيجية:** للإستراتيجية عدة مزايا نذكر منها[6]:

- رسم خطط مستقبلية للمؤسسة، وصورة واضحة تحاول هذه المؤسسة الوصول إليها بشتى الطرق والوسائل، وأيضا توضيح الرؤية المستقبلية للعمل واتخاذ على ضوءها القرارات المناسبة، وتوحيد اتجاهاتها وزيادة فاعلية وكفاءة عمليات اتخاذ هذه القرارات والتنسيق والرقابة واكتشاف وتصحيح الانحرافات لوجود معايير واضحة تتمثل في الأهداف الإستراتيجية. وكذلك التعامل الفعال للمؤسسة مع الظروف والمستجدات والقدرة على التكيف مع التغيرات، وذلك بسبب التفاعل البيئي على المدى البعيد.
- تدعيم المركز التنافسي للمؤسسة، ووجود معيار واضح لتوزيع الموارد و تخصيصها بين البدائل المختلفة، وتحقيق النتائج الاقتصادية والمالية المرضية لها، وتخصيص الموارد والإمكانات بطريقة فعالة، وتسهيل وتنسيق عملية الاتصال داخل المنظمة، ومنع التعارض والاحتكاك بين

المصالح المختلفة للمؤسسة، وتشجيع اشتراك العاملين من خلال العمل الجماعي مما يقلل من مقاومتهم للتغيير في الاتجاه غير الصحيح.

- وضع الإستراتيجية لأسس ومناهج علمية وسليمة في التعامل مع المشكلات، وأيضا تخصيص الموارد والإمكانات خاصة النادرة منها على مختلف وحدات الأعمال والأنشطة الوظائفية في المؤسسة، وتحديد الأولويات والأهمية النسبية بحيث يتم وضع الأهداف طويلة الأجل والأهداف السنوية والسياسات وإجراء عمليات تخصيص الموارد بالاسترشاد بهذه الأولويات، وإمكانية تبني المؤسسة لأفكار إبداعية جديدة تساهم في تطوير قدرات وقابلية توليد الرغبة في تطوير واقعها من خلال إجراء تغييرات مستمرة وإيجابية، كما أن الإستراتيجية تمثل إطارا لتحسين الممارسة الإدارية من خلال التنسيق والسيطرة على النشاطات أو رقابتها، والتركيز على السوق والبيئة الخارجية.

**2- مفهوم التمويل الإسلامي:** تنبني صيغ التمويل الإسلامي على المعاملات الاقتصادية المرتبطة بالقطاع الحقيقي، بمعنى يتم التزاوج في صيغ التمويل الإسلامي بين كل من القطاع المالي والقطاع الحقيقي، وسوف نتطرق إلى طبيعة الارتباط بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي من جهة، وإلى أهم صيغ التمويل الإسلامي من جهة أخرى، وذلك على النحو الآتي:

**أ- طبيعة الارتباط بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي:** يتعلق الاقتصاد العيني أو الحقيقي بالأصول العينية أو الحقيقية، ويتناول كل الموارد الحقيقية التي تشبع الحاجات البشرية بأسلوب مباشر كالأصول والسلع الاستهلاكية أو بأسلوب غير مباشر كالأصول والسلع الإنتاجية. فالأصول العينية أو الاقتصاد العيني هو الذي يرتكز عليه الاقتصاد وهو المؤشر الحقيقي للثروة، بينما يعبر الاقتصاد المالي عن قيمة ما ترمز إليه وما تعكسه من الاقتصاد العيني، ولا تولد دخولا بذاتها وإنما تسهل من توليد الأصول العينية للدخول، فالأصل أن أدوات الاقتصاد المالي التي من أهمها النقود والأسهم والسندات جاءت لتسهل عمليات التبادل على الأصول العينية، لذا نجد أن العلاقة التي تربط بينهما هي علاقة التابع بالمتبوع.

**ب- صيغ التمويل الإسلامي:** تسمح صيغ التمويل الإسلامي كالبيع الآجل والسلم بإنشاء التزامات مالية وديون ربحية، ضمن عملية تبادل حقيقية للسلع والخدمات تسهم في توليد الثروة وفي تعزيز عجلة النمو وتحقيق الرخاء وبناء الاستقرار المالي والاقتصادي، إذ لا يمكن في التمويل الإسلامي إنشاء ديون ربحية بمعزل عن تبادل السلع والخدمات، فهو لا يشجع على الاستدانة ويمنع التعامل بالربا بصوره المختلفة منعا قاطعا، ويمكن تقسيم صيغ التمويل الإسلامي إلى أربعة أنواع وهي:

- **صيغ التمويل القائمة على المشاركة:** تحبذ الشريعة الإسلامية التمويل بالمشاركة التي تستند على قاعدة التداول وتمليك الأصول على غيره من أنماط التمويل الأخرى، لأنها مبنية على أساس مبدأ العدالة في توزيع الحقوق والالتزامات بين المتعاقدين على أساس مبدأ التعادل في المعاوضات، حيث ينتفع الطرفان معا ولا ينفرد أحدهما دون الآخر، ويتحمل الطرفان أيضا الخسارة في حالة حدوثها، وهذا عكس المداينات والإجارة التي تحتمل انتفاع أحد الطرفين وتضرر الآخر، ولهذا صرح الفقهاء بأنه يغتفر في المشاركات ما لا يغتفر في المعاوضات، ويجوز مع الاشتراك ما لا يجوز مع الانفراد. وهذا التشجيع على المشاركة مقابل التشديد في الدين يسير عكس الاتجاه السائد اليوم في التشريعات المالية . فأنظمة الضريبة تشجع على الاستدانة من خلال صور الإعفاءات المختلفة على الفائدة والقروض، بينما تفرض ضريبة على التملك وعلى المشاركة[7]، ولهذا نادى كثير من الخبراء أمثال ويليام بوتر أستاذ الاقتصاد في مدرسة لندن للاقتصاد وكبير الاقتصاديين في مجموعة سيتي بنك، بضرورة الاستفادة من النظام الإسلامي في التشجيع على المشاركة والحد من المديونية [8]. وتنحصر أهم أساليب التمويل المستمدة من هذا النوع من الصيغ في التمويل بصيغة المشاركة والتمويل بصيغة المضاربة وصيغتي المزارعة والمساقاة .
- **صيغ التمويل القائمة على البيوع:** إن هذه الصيغ قائمة أيضا على المخاطرة، ولكن بدرجة أقل من الصيغ القائمة على المشاركة، إذ أنه لا

يمكن أخذ الربح دون ضمان، ولا يتم البيع ما لم يتم قبضه، وتستند هذه الصيغ على قاعدة الدين، وهي على نوعين: بيوع المساومة وبيوع الأمانة التي منها بيع المرابحة التي تعتمد عليها المصارف الإسلامية في عملياتها التمويلية، وتعد أداة تمويل على المدى القصير، وتستخدم في تمويل عمليات التجارة الداخلية والخارجية، كما يمكن تطبيقها على مختلف الأنشطة والقطاعات سواء كان ذلك خاصا بالأفراد أم بالمؤسسات، وتنحصر أهم أساليب التمويل المستمدة من هذا النوع إلى جانب التمويل بصيغة البيع بالمرابحة في التمويل بصيغة البيع بالسلم، التمويل بصيغة البيع بالاستصناع، والتمويل بصيغة البيع بالإجارة، ويمكن إضافة أسلوبين وهما التمويل بصيغة البيع بالتقسيط والتمويل بصيغة البيع بالتوريد.

- **صيغ التمويل القائمة على عقود التأجير:** تقوم هذه الصيغ على أساس تمليك المنفعة في مقابل عوض أو تمليك منافع شيء مباح لمدة معلومة بعوض، وتتمثل هذه الصيغ في التمويل بصيغة التأجير التمويلي، التمويل بصيغة التأجير التشغيلي، التمويل بصيغة التأجير المنتهي بالتمليك، والتمويل بصيغة سندات الإجارة والأعيان المؤجرة.
- **صيغ التمويل القائمة على عقود التبرع والإحسان:** تقوم هذه الصيغ على أساس التنازل عن منفعة شيء مباح دون عوض، وتتمثل في القرض الحسن، الوقف، والزكاة والصدقات، وهذه الصيغ يمكن أن تمول كل الأغراض، كما يمكن أن تمول شراء الأصول الثابتة، وتساهم في التنمية الاجتماعية وهي الأفضل لتمويل الخدمات الصحية والتعليمية، وتمويل الاحتياجات الاستهلاكية، كما أنها أنسب للتمويل النقدي لاسيما القرض الحسن.

**ب- مزايا صيغ التمويل الإسلامي:** تساهم صيغ التمويل الإسلامي في توفير رؤوس الأموال وتخصيص واستغلال الموارد الاقتصادية وتدعيم القدرة التمويلية للاستثمارات لإنتاج مختلف السلع وتوفير الخدمات وتساهم أيضا في التقليل من حدة البطالة، عن طريق المشاركة في مشروعات إنمائية أو القيام بتمويلها مما يؤدي إلى توسيع الطاقة الإنتاجية في مختلف القطاعات وهذا يؤدي

إلى دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعتمد هذه الصيغ في مجملها على الموارد المحلية في إنشاء وتوفير فرص العمل، كما تعمل على تحقيق التنمية المتوازنة والشاملة في المجتمع، وتوفير بدائل متعددة للاستثمار وتوزيع الأرباح مما يحقق العدالة في توزيع الثروة، كما لها دور فعال في تمويل مشروعات إنمائية جديدة أو لتجديد وإحلال مشروعات قائمة، وتحفيز الطلب على منتجاتها.

**1- مفهوم البيئة:** البيئة هي كل شيء يحيط بالإنسان، والذي يشتمل على الماء والهواء والتربة والكائنات الحية والغلاف الجوي وكل المنشآت التي أقامها، لإشباع حاجاته المختلفة. ويهتم علم البيئة بدراسة التفاعل بين الكائنات الحية والوسط التي تعيش فيها. وتضطرب الأنظمة البيئية إما لأسباب طبيعية كالتصحر والانجراف والجفاف وغيرها، أو لأسباب ترجع إلى نشاط الإنسان كاستنزاف الموارد الطبيعية والصناعة وما نتج عنها من تلوث الذي أصبح سمة عالمنا الحاضر. وضمن هذا العنصر سنحاول التعرف على ماهية اقتصاد البيئة، ومفهوم السياسة البيئية وإستراتيجياتها.

**أ- ماهية اقتصاد البيئة:** أفرزت التطورات البيئية في العقود الأخيرة إلى الوجود فرعا جديدا من فروع العلوم الاقتصادية هو اقتصاد البيئة، بسبب التخصيص الأمثل للموارد الطبيعية والحاجة الملحة للحماية، ولأن حساب النفقة يتم فيها مراعاة الجانب البيئي. ويقصد بالاقتصاد البيئي أو الاقتصاد الأخضر ذلك العلم الذي يقيس بمقاييس بيئية مختلف الجوانب النظرية والتحليلية والمحاسبية للحياة الاقتصادية، ويهدف إلى المحافظة على توازنات بيئية تضمن نموا مستديما[9]، ولقد ازداد الضغط على الموارد البيئية المتاحة بسبب النشاط الاقتصادي وما صاحبه من التقدم التكنولوجي، فتحقق بذلك النمو الاقتصادي على حساب إلحاق ضرر كبير بالبيئة في مقدمتها التلوث البيئي، ويهدف اقتصاد البيئة إلى حماية البيئة ووقايتها من التلوث عن طريق إدخال عامل التكلفة وتخصيص جزء من العوائد لتحقيق هذه الأهداف.

**ب- السياسة البيئية واستراتيجياتها:** تمثل السياسة البيئية جزء من السياسة العامة ويقصد بها التكافؤ بين المنفعة الحدية والتكلفة الحدية للتلوث البيئي، وتعمل وفقا للمبدأ الوقاية خير من العلاج بتجنب المشاكل البيئية وتقليل الأخطار الناجمة عنها قدر الإمكان، والاهتمام بالوعي البيئي وإعداد الفنيين الأكفاء ومنح الحوافز البيئية. وتهدف هذه السياسة إلى حماية البيئة والحد من تلوثها وعدم استغلال مواردها بشكل مفرط وتحسين سلوك الإنسان اتجاهها، ويمكن أن نميز بين صنفين من الأدوات والوسائل البيئية، صنف يتمثل في الأدوات التنظيمية من خلال سن القوانين والترتيبات التشريعية والتنظيمية واللوائح التي تحدد مستويات إصدار الانبعاث ووضع اشتراطات معينة تتعلق بأسلوب الإنتاج، ووضع نظام للتراخيص، والعمل على الارتقاء بمستوى الوعي البيئي بين أفراد المجتمع، والاعتماد على تطبيق اختبار حساسية البيئية ومدى إمكانية التعايش معها، كما يمكن الاستعانة بالأدوات التعليمية والتثقيفية واستغلال الوسائل التكنولوجية الحديثة وذلك بتعريف المستهلك بمصادر التلوث في السلع المصنعة والمواد الغذائية وكيفية التعامل معها، وتعتبر هذه الأدوات شرطا أوليا لتفعيل الصنف الثاني وهي الأدوات الاقتصادية والتي تتمثل في فرض الضرائب البيئية، وتقديم الإعانات الموجهة مباشرة إلى عملية الحد من التلوث، أو بإعطاء ترخيص بحيث لا يستطيع مالك الترخيص أن يلوث فوق مستوى التلوث المقبول في البيئة بحيث لا يرتقي إلى التلوث الخطر أو التلوث المدمر.

أما الاستراتيجيات المتبعة لحماية البيئة فتتمثل في مكافحة التصحر بكافة الوسائل المتاحة كتطوير أنواع وسلالات من النباتات البرية لزراعتها في المناطق الجافة والقاحلة وإقامة الأحزمة الخضراء أمام واجهات زحف الصحراء وغيرها، ومكافحة تلوث المياه وتلوث التربة والهواء، ومكافحة تلوث البيئة الحضرية والمهنية، والمحافظة على التنوع الوراثي، والحد من انبعاث ثاني أكسيد الكربون والغازات خاصة في المصانع وفي قطاع النقل، والحد من التلوث الحراري والمشع والتلوث الشخصي الذي يتعلق بالإنسان والذي يتعدى إلى تلوث المحيط الذي يعيش فيه.

**2- مفهوم التنمية المستدامة:** التنمية المستدامة هي التي تأخذ بعين الاعتبار ضرورة دمج البعد البيئي في السياسات التنموية الاقتصادية والاجتماعية، وعرفت التنمية المستدامة على أنها التنمية التي تفي حاجات الجيل الحالي دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها[10]، وعرفت أيضا على أنها: "الأعمال التي تهدف إلى استثمار الموارد البيئية بالقدر الذي يحقق التنمية، ويحد من التلوث، ويصون الموارد الطبيعية ويطورها، بدلا من استنزافها ومحاولة السيطرة عليها، وهي تنمية تراعي حق الأجيال القادمة في الثروات الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض، كما أنها تضع الاحتياجات الأساسية للإنسان في المقام الأول، فأولوياتها هي تلبية احتياجات المرء من الغذاء والمسكن والملبس وحق العمل والتعليم والحصول على الخدمات الصحية وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياته المادية والاجتماعية، وهي تنمية تشترط ألا نأخذ من الأرض أكثر مما نعطي"[11]، وتسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق ثلاثة أبعاد أساسية: البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي والبعد البيئي وكذلك البعد التكنولوجي الذي يعني نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم تكنولوجيات منظفة للبيئة خاصة في المرافق الصناعية، كما تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق استغلال عقلاني الموارد الطبيعية والحفاظ عليها وتلبية الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع، وزيادة الدخل للدولة، وتوجيه التنمية نحو تحقيق النمو المستدام، وربط البيئة بالاقتصاد أثناء دراسة الجدوى الاقتصادية، وإعادة تأهيل البيئة التي تعرضت لتدهور وسوء الاستخدام، والوفاء بحاجات الحاضر دون الحد من قدرات أجيال المستقبل على الوفاء بحاجاتها، وتقليص التفاوت في المداخيل والثروات، والتركيز على العنصر الاجتماعي وربط التكنولوجيا الحديثة لأهداف المجتمع وتعزيز وعي المجتمع بالمشكلات البيئية القائمة، والعمل على استمرارية التنمية عن طريق توسيع استعمال الضرائب الخضراء وتطوير الأداء البيئي، وجذب استثمارات جديدة تلتزم بمبادئ والأطر البيئية، وتحسين إجراءات حماية الطبيعة والتنوع البيولوجي، وتطوير وتسويق التكنولوجيا الخضراء وربطها بأهداف المجتمع.

**ثانيا: العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة**

إن حماية البيئة من التلوث عنصر أساسي من عناصر التنمية المستدامة، وتعتبر الموارد الطبيعية محور العلاقة بين التنمية المستدامة والبيئة، لذا يجب الأخذ في الحسبان عند رسم السياسات الاقتصادية كل من البيئة والموارد الطبيعية، فرغم أنه لا يمكن منع التلوث نهائيا إلا أنه يجب تطبيق برامج حماية البيئة التي لا تعوق التنمية ولا تشكل إعاقة لها، فالعلاقة بين التنمية المستدامة والبيئة علاقة وطيدة وايجابية في إطار التنمية المستدامة بيئيا، والشكل الآتي يوضح الارتباط القوي بين البيئة والتنمية المستدامة من خلال التأثير بين التلوث والنمو في الناتج المحلي الإجمالي في بعض تجارب الدول الصناعية، حيث يؤدي اعتماد تكنولوجيا أنظف وأكثر كفاءة إلى انخفاض التلوث.

الشكل رقم (01): العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة

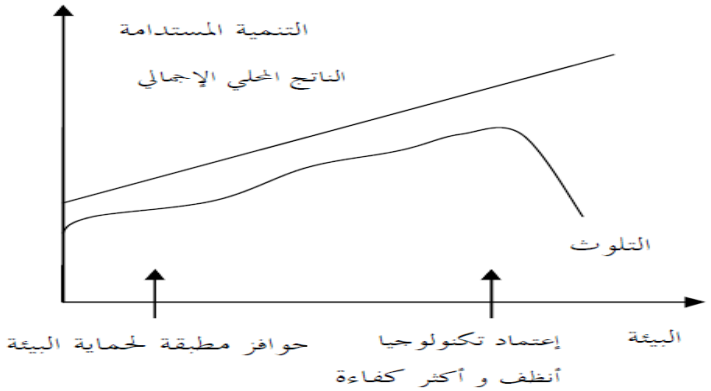


المصدر: محمد الشيخ، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، مطبعة الإشعاع الفنية، ط 1، مصر، 2002 ، ص 100.

ولقد تطورت علاقة البيئة بمفهوم التنمية المستدامة بمرحلة تحقيق نمو اقتصادي باستغلال أكبر قدر ممكن من الموارد البيئية ثم مرحلة تحقيق نمو اقتصادي مع حماية البيئة ثم انتقلت إلى مرحلة تحقيق نمو اقتصادي مع إدارة الموارد البيئية ثم استقرت في مرحلة التنمية الاقتصادية البيئية التي تعمل على

التكامل بين النظم الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، إضافة إلى توأمة العنصر التكنولوجي مع حجم رأس المال الطبيعي والعيني.

والمحصلة النهائية أن البيئة هي الإطار العام الذي يتأثر بالأنشطة الاقتصادية ويؤثر فيها كما تتأثر البيئة بسلوكيات أفراد المجتمع وتؤثر في أحوالهم الصحية وأنشطتهم المختلفة. ولذلك فإن أي برنامج ناجح للتنمية المستدامة لا بد له أن يحقق التوافق والانسجام بين ثلاثة عناصر أساسية، هي : الاقتصاد والمجتمع والبيئة، وأن يصهرها إجمالا في بوتقة واحدة تستهدف الارتقاء بمستويات الجودة لتلك العناصر معا، أي تحقيق النمو الاقتصادي، وتلبية متطلبات أفراد المجتمع، وضمان السلامة البيئية، مع المحافظة في الوقت نفسه على حقوق الأجيال القادمة من الموارد الطبيعية وعلى التمتع ببيئة نظيفة. وتقضي التنمية المستدامة بأن يراعي الإنسان ضوابط حماية البيئة، ويراعي أهمية صون النظم البيئية، وأن يخطط لمعدلات استهلاكية بحيث يحافظ على التوازن بين احتياجاته وبين طاقة تلك النظم وقدرتها على الاستمرارية والعطاء[12] .

**ثالثا: آليات مواجهة الفكر الإسلامي للتحديات البيئية**

لم يكن الإسلام مجرد عقيدة دينية فحسب بل جاء كرسالة سماوية عالمية خاتمة، فلقد جاءت لتنظيم الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فقد تناول حياة البشر كافة في مختلف نواحيها روحية كانت أو مادية، فالشريعة الإسلامية متوافقة حتما مع كل حاجيات الحياة الإنسانية في كل زمان ومكان، مصداقا لقول تعالى:[ وَكُلَّ شَيْءٍ فَصَّلْنَاهُ تَفْصِيلًا] (الإسراء: 12)، لذا لا يجب النظر إلى الإسلام على أنه دين فقط بل هو عقيدة وشريعة، دين ودنيا، ومنهج وطريقة حياة لمعالجة المشاكل العالمية الحالية بما في ذلك الأزمات البيئية، ورؤية لمجتمع عادل ومنصف، ورؤية كونية وثقافة شاملة وحضارة إنسانية، فالفكر الاقتصادي في الإسلام وجد منذ أن وجد الإسلام نفسه.

كان الإسلام سباقا للدعوة لحماية البيئة فهو أسبق من أي نظرية وضعية في هذا المجال، لأن المحافظة عليها جزء من البناء الثقافي الإنساني في المجتمعات الإسلامية، فالإسلام ينظر إلى البيئة نظرة عميقة وشاملة

فيجعلها جزءا من عقيدة المؤمن، بل أن هذا المنهج ليزداد عمقا في وجدان المؤمن فيحيط تصرفات البشر بسياج من مكارم الأخلاق. وقد وضح الإسلام الأسباب الجذرية للأزمات البيئية والاقتصادية والاجتماعية الحالية، ويعزي السبب الجذري للاحتباس الحراري العالمي والأزمة البيئية في التغير المناخي وغياب قوامة الإنسان من جهة، وإلى الانحراف والخروج عن الفطرة السليمة التي فطر الله الناس عليها من جهة أخرى. إذ يجب أن يكون الوازع الديني للمسلم هو الدافع الحقيقي له من جراء حمايته للبيئة.

لقد أشار القرآن الكريم إلى البيئة على أنها جملة الأشياء التي تحيط بالإنسان بدأ من الأرض التي تقله وصعودا إلى السماء التي تضله وما بينهما من العوامل والمؤشرات المختلفة. من ذلك قوله تعالى: [لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ الثَّرَىٰ] (طه: 6)، فقد حصرت هذه الآية مكونات وعناصر البيئة بدقة وشمولية كاملة، فما بين السموات والأرض يستدل على البيئة الطبيعية التي تشمل الشمس والحرارة والرياح والرطوبة والسحاب والإمطار، أما قوله: ﴿تَحْتَ الثَّرَىٰ﴾ يقصد بها المكونات الموجودة في باطن الأرض سواء أكانت مكونات جيولوجية أو خامات معدنية أو ثروات طبيعية يمكن استخراجها واستثمارها اقتصاديا. وتشير هذه الآية: [وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ] (الأنبياء: 30)، إلى الموارد والمسطحات المائية كالمحيطات والبحار والمسطحات المائية العذبة كالآبار والبحيرات ومياه الأمطار والمياه الجوفية كمصدر من مصادر المياه العذبة، وتبدو لنا جليا أهمية هذه المسطحات والموارد المائية في قوله تعالى: [هُوَ الَّذِي أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لَّكُم مِّنْهُ شَرَابٌ وَمِنْهُ شَجَرٌ فِيهِ تُسِيمُونَ ﴿10﴾ يُنبِتُ لَكُم بِهِ الزَّرْعَ وَالزَّيْتُونَ وَالنَّخِيلَ وَالْأَعْنَابَ وَمِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ] (النحل: 10-11)، كما أشار القرآن الكريم إلى الثروة المعدنية من ذلك قوله تعالى: [وَأَنزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ] (الحديد: 25)، وقوله تعالى: [وَأَسَلْنَا لَهُ عَيْنَ الْقِطْرِ] (سبأ: 12)، وعين القطر هنا هو النحاس المذاب.

كما أن هناك إشارات كثيرة لعناصر المناخ كالرياح والمطر وبعض الظواهر الجوية كالبرق والرعد وغيرها من عناصر البيئة. أما الثروة الحيوانية

ومنافعها فقد جاء في القرآن الكريم قوله تعالى: [وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴿5﴾ وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ ﴿6﴾ وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ إِلَىٰ بَلَدٍ لَّمْ تَكُونُوا بَالِغِيهِ إِلَّا بِشِقِّ الْأَنفُسِ إِنَّ رَبَّكُمْ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿7﴾ وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ] (النحل: 5-8).

لقد دل قوله تعالى: [إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ] (القمر: 49)، وقوله تعالى: [وَأَنبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ شَيْءٍ مَّوْزُونٍ] (الحجر: 19)، وقوله تعالى: [وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيرًا] (الفرقان: 2)، أن البيئة التي عاش فيها الإنسان كانت متوازنة وكل الأشياء الموجودة فيها خلقت وقدرت تقديرا إلهيا، لأن لها القدرة على استيعاب كل النشاطات البشرية، ولكن الإنسان أحدث خللا بنظامها الأيكلوجي بسبب تعامله مع البيئة بشكل غير منظم وغير عقلاني.

إن البيئة التي نعيش فيها أي الأرض وغلافها الجوي وما عليها وما في داخلها من جماد ونبات وحيوان والتي تشكل حلقات مترابطة، يتأثر بعضها بالبعض الأخر بحيث أن الإخلال بنظام أي خلق من المخلوقات يؤثر سلبا على البقية ويخل بتوازنها وبالتالي يخل بتوازن البيئة ككل[13].

ويعتبر الرسول محمد ﷺ رائدا في المحافظة على البيئة وكان على صلة وثيقة بعناصر الطبيعة الأربعة: التراب والماء والهواء والنار، ولقد نادى صلى الله عليه وسلم بنصرة البيئة وحمايتها، من ذلك قوله ﷺ: "ما من مسلم بغرس غرسا أو يزرع زرعا فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلا كان له به صدقة" (رواه البخاري).

ويؤمن ﷺ أن الطبيعة حسنة في ذاتها حتى لو لم يستفد الإنسان منها، ويبين حتى عند انتفاء كل أمل لدى البشر فعلى الفرد أن يحافظ على نمو الطبيعة، من ذلك قوله ﷺ: "إذا قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة، فاستطاع ألا تقوم حتى يغرسها، فليغرسها فله بذلك أجر" (رواه البخاري)، ويعطي للأرض مكانتها وقدسيتها ويؤكد على أنها طاهرة ومطهرة، إذ يقول ﷺ: "جعلت لي الأرض مسجدا وطهورا" (رواه مسلم)، ويقول: "التيمم ضربتان ضربة للوجه

وضربة لليدين" (رواه الدار قطني، وصحح الأئمة وقفه)، إشارة إلى استعمال التراب في الطهارة في حالة عدم وجود الماء حتى ولو لعشر سنين لقوله ﷺ: "التيمم وضوء المسلم حتى لو لم يجد الماء لعشر سنين" (رواه البزار، وصححه ابن القطان، ولكن صوب الدار قطني إرساله).

كما شجع محمد ﷺ على الاستعمال الرشيد للأرض وعدم الإفراط في استخدامها أو الإساءة في استعمالها من ذلك حماية المياه الجوفية من الاستهلاك المفرط والنفاد والحفاظ على الثروة المائية، فقد نهى على الإفراط في الوضوء ولو على نهر جار، فعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بسعد بن أبي وقاص وهو يتوضأ فقال له: "لا تسرف" فقال يا رسول الله أو في الماء سرف قال: "نعم. وإن كنت على نهر جار" (رواه أحمد). كما منع التعرض لأنواع معينة من الحيوانات، فقال ﷺ: "ما من مسلم يقتل عصفورا فما فوقها بغير حقها إلا يسأله الله عز وجل عنها"، قيل يا رسول الله وما حقها، قال: "أن يذبحها فيأكلها، ولا يقطع رأسها، ويرمي بها" (رواه أحمد). ومنع الرعي وقطع الأشجار في المناطق الخاصة بالحيوانات البرية، وحث على عمارة الأرض وإحياء الأرض البور، فقال: "من أحيى أرضا ميتة فله فيها أجر " (أخرجه البخاري معلقاً بصيغة التضعيف قبل حديث (2335) بنحوه مختصراً، وأخرجه موصولاً الترمذي (1379) بنحوه مختصراً، والنسائي في (السنن الكبرى) (5757)، وأحمد (14271) باختلاف يسير).

لقد تعرضت البيئة لمشكلات كثيرة خاصة بعد ظهور الثورة الصناعية، كالتلوث، والتصحر والاحتباس الحراري، وغيرها، ونتيجة لزيادة هذا التلوث وتفاقمه بات من الضروري وجوب المحافظة على البيئة واعتبار ذلك من قيم الحضارة، لذا فقد انتشرت الأفكار الخضراء خاصة في شقها التمويلي، من أجل الحفاظ على كوكب الأرض وما يحتويه من كائنات حية، وسد الذرائع أمام تردي جودة كل من الهواء والتربة والماء.

**رابعا: انعكاسات الأهداف الإستراتيجية للتمويل الإسلامي في حمايته للبيئة على تحقيق التنمية المستدامة**

كان الإسلام سباقا للدعوة لحماية البيئة والتعرض للتنمية المستدامة، ذلك أن الشريعة الإسلامية متوافقة مع متطلبات الحياة الإنسانية في جميع مراحلها وتطوراتها وهي متوافقة حتما مع كل حاجيات الحياة الإنسانية في كل زمان ومكان، مصداقا لقول تعالى:[ وَكُلَّ شَيْءٍ فَصَّلْنَاهُ تَفْصِيلًا] (الإسراء: 12)، لذا نجد أن الإسلام كان أسبق من أي نظرية وضعية في هذا المجال، إذ يجب أن يكون الوازع الديني للمسلم هو الدافع الحقيقي له من جراء حمايته للبيئة وتبنيه لبرامج التنمية المستدامة.

لقد أصبح الاستثمار في الاقتصاد الأخضر نمطا وليس استثناء، فمع شيوع مفهوم التنمية المستدامة، وتنامي روح المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات والمستثمرين، اتجهت الدول والمؤسسات لإدراج المعايير البيئية والأخلاقية في سياساتها الاقتصادية وعقودها الاستثمارية، ومساندة لهذه التحولات برز التمويل الإسلامي كشكل من أشكال الاستثمار في المشاريع الصديقة للبيئة. وفي خطوة لمسايرة هذه التحولات نحو تكريس مبادئ الاستثمار المستدام والمسئول في الممارسات المتعلقة بالاستثمار والملكية، تمكنت مختبرات الابتكار المالي الإسلامي في السنوات القليلة الماضية مدفوعة بالمبادرات البراغماتية للدول الغربية من تطويع منهج التمويل الإسلامي، لذا أصبح لهذا التمويل حضورا قويا على ساحة التمويل الأخضر، حيث أصبحت أمرا شائعا في خطاب وبرامج التنمية المستدامة للعديد من الدول المتقدمة والنامية[14].

ولم يعد المستثمرون يبحثون عن مجرد الاستثمار من أجل العائد المادي، بل إن معايير بيئية وأخلاقية أخرى قد فرضت نفسها في معادلة التوظيف المالي، والسبب في ذلك يعود إلى استحالة الفصل بين الاقتصاد والمجتمع والأخلاق والبيئة، فما يحدث من أفعال اقتصادية وأنشطة استثمارية وقرارات تمويلية للأفراد والمؤسسات في الدائرة الاقتصادية ينعكس مباشرة على البيئة، فعملية البحث في البعد البيئي للتنمية المستدامة في الإسلام، يرتبط كذلك بدراسة

الموارد التمويلية لإنجاحها، باعتبار أن الجانب التمويلي عامل مهم في نجاح أو فشل التنمية المستدامة، وفي هذا السياق يبرز التمويل الإسلامي كمنبع مهم يسهم في تمويل مشاريع التنمية المستدامة، إذ يعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وفقا لمقاصد الشريعة. وينظر إلى الاستثمارات المسئولة اجتماعيا من قبل العديد من محللي الصناعة باعتبارها مفتاحا للاستدامة، وهو ما يمثل جاذبية للمستثمرين، وضرورة حتمية لمحاصرة التردي الذي يعرفه عالم المال والأعمال، وللنظام المالي الإسلامي دور حيوي في عملية استقرار النمو والحفاظ على البيئة في عملية التنمية المستدامة، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتكمن قوة التمويل الإسلامي في مبادئه الأخلاقية التي هي جزء من الإسلام "إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق" (رواه أحمد)، لذا نجد أن التمويل الإسلامي يأخذ بعين الاعتبار معايير صحة الإنسان والبيئة، لأن المحافظة على البيئة هي جزء من البناء الثقافي الإنساني في المجتمع الإسلامي، ويعتبر خيار التمويل أحد التحديات الذي يعيق الدول والمنظمات الدولية عن المضي قدما في سبيل بناء القدرات لتحقيق بيئة نظيفة وآمنة، لذا فإن الإسلام أشار إلى المشاكل البيئية ودعا إلى ضرورة المحافظة على البيئة ورعايتها من خلال القواعد والمبادئ الشرعية، التي تحدد الكيفية التي يتعامل بها مع البيئة.

ويعتبر التمويل في الإسلام بمختلف صيغه، البديل المناسب لتمويل حماية البيئة، فهو مبني على الأخلاق مما يجعله يراعي الاعتبارات البيئية في عملية التمويل[15].

إن الاهتمام المتزايد في الأسواق بالاستثمارات ذات الأثر البيئي والاجتماعي يشكل فرصة ثمينة للتمويل الإسلامي للعب دور متقدم للربط بين منهج التمويل الإسلامي واستراتيجيات المستثمرين التقليديين، والإسهام بايجابية في تلبية الاحتياجات العالمية من التمويل المسئول والمستدام. ومع تنامي المشاكل البيئية أصبح من الضروري إحياء صيغ التمويل الإسلامي التي تهدف في مجملها إلى خلط الترابط بين البيئة والتنمية بما يتوافق مع الفكر الإسلامي، فالإسلام كان الأسبق في جعل أغلب معاملاته المالية منهجا للعناية بالبيئة،

فالتمويل الإسلامي من منظوره البيئي يتوافق مع فكرة حماية البيئة وتحقيق التنمية، ولم يقتصر التمويل الإسلامي على قيم التكافل الإنساني بل تجاوزه إلى حماية موارد البيئة بما يضمن مواجهة حقوق الأجيال المتعاقبة، وتمثل صيغ التمويل الإسلامي في جانبها الاقتصادي صور من صور التنمية المستدامة وموردا تشغيليا يدعم المنظومة الإنتاجية عبر تشغيل الأيدي العاملة وبالتالي تقليص نسبة البطالة وزيادة الإنتاج وفي الجانب الاجتماعي يمكن قراءة مسألة التمويل الإسلامي أداة اقتصادية تتمثل فيها ايجابيات تفتيت الثروة وعدالة التوزيع وسد احتياجات أهل العوز على اختلاف احتياجاتهم المادية والمعنوية[16].

يعد الاهتمام بالأجيال القادمة الرابط الأساسي بين التمويل الإسلامي والتنمية المستدامة، فالتمويل الإسلامي يضمن أن تظل الأصول المالية مستغلة فيما عينت له، لا تبذر ولا تتلف بل تنتقل من جيل إلى جيل آخر من خلال استثمار أموالها والمحافظة عليها، ويعتبر الاهتمام بحق الأجيال القادمة في ثروات الأجيال الحاضرة والمحافظة عليها من الاندثار لعيش حياة كريمة، المضمون والجوهر التي تقوم عليها التنمية المستدامة، وتحقيق المساواة بين الأزمنة والإنصاف بين الأجيال هو مبدأ ثابت في التمويل الإسلامي كما هو لصيق بالتنمية المستدامة، وهذا ما يؤكد تجذر العلاقة بين التمويل الإسلامي والتنمية المستدامة. ولقد تلقفت المالية الإسلامية منتجات التمويل الأخضر باهتمام بالغ، فبادرت إلى تنقيتها من الشوائب والمخالفات الشرعية، مضفية عليها صبغة إسلامية لتكون متميزة عن السندات الخضراء. وتعمل على مساندة الاستثمارات الصديقة للبيئة وتمويل مشاريع البيئة التحتية للطاقات المتجددة.

وبوصفه نظاما مستداما ومسئولا يركز نظام التمويل والاستثمار الإسلامي على تمويل المشاريع المنتجة للسلع والخدمات المفيدة للإنسان وبيئته ومجتمعه وما يحيط به، مستبعدا بذلك كل السلع والخدمات التي تتضمن ضررا للإنسان والبيئة والمجتمع. ويستوي في ذلك نهيه عن الاستثمار في أصول الشركات التي تنتج موادا ضارة بذاتها أو مآلاتها وتساهم في هدر الموارد والاعتداء على البيئة بمفهومها الشامل. وتتمثل قواعده العامة في تحريم التعامل

بالربا (الفائدة) أخذا وإعطاء، والدخول في المقامرات والمراهنات، وتجنب كافة المعاملات المالية غير العادلة ونظيرتها من الأنشطة الاستثمارية القائمة على استغلال أحد الطرفين من خلال الغرر والتدليس والغش والمعاملات الوهمية والمخاطر غير محسوبة العواقب، وبدلا من ذلك يتعين على الأطراف المعنية تحمل المسؤولية عن المخاطر التجارية والاجتماعية وإقامة المشاريع التي تسهم في النمو الاقتصادي الحقيقي وتقاسم المكاسب والخسائر المترتبة عن المعاملات[17].

تتيح صيغ التمويل الإسلامي للمستثمرين فرصا لجني فوائد الالتزام بتعاليم الشريعة الإسلامية والاستثمار المسئول اجتماعيا في آن واحد. إذ أن الدمج بين الاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة يضيف بعدا عالميا ودورا فاعلا في ضمان الالتزام بالقيم الأخلاقية إلى إستراتيجية الاستثمار المتفق مع أحكام الشريعة، وبالمقابل، فإن لمبادئ الشريعة الإسلامية أثر إيجابي على أداء المحافظ المالية الملتزمة بمبادئ الاستثمار المسئول اجتماعيا. وتسمح صيغ التمويل الإسلامي بتلبية حاجات طيف واسع من المستثمرين طويلي الأجل من المسلمين وغير المسلمين الذين يسعون لتحيق الهدف ذاته: مكاسب مالية مقبولة معدلة بالمخاطر مع إضافة قيمة للاقتصاد الحقيقي وخدمة قضايا البيئة من خلال نهج يجمع بين مبادئ الشريعة والاستثمار المستدام والمسئول. وتمكن هذه الصيغ الأطراف المشاركة في سوق التمويل من الانخراط في التيار المحلي والعالمي لخدمة رسالة الحفاظ على البيئة مع الاحتفاظ بمنهج الالتزام بمبادئ الشريعة في الاستثمار. ويمكن للتمويل والاستثمار الأخضر التقليدي الاغتراف من رصيد الاستثمار الإسلامي الذي يتمتع بحس المشاركة الفاعلة مع الشركات، ويمنح فرص استثمارية للشركات القوية دون الحاجة إلى فوائد أو أرباح وهمية لا تضيف قيمة للاقتصاد الحقيقي. ويتطلع المستثمرون في الأجزاء الأخرى من العالم إلى أسواق رأس المال كبدائل أقل تكلفة للنمو القائم على الوقود في قطاعات معينة، وكما فعلت السندات الخضراء من قبل، يمكن لصيغ التمويل الإسلامي أن تعبئ الأموال الضخمة المطلوبة لتمويل العدد المتزايد من مبادرات الطاقة النظيفة عبر العالم. فتشريعات رأس المال

الصارمة، في ظل مقررات لجنة بازل الأخيرة، تضع ضغوطا على البنوك الإقليمية والبنوك الدولية مؤدية إلى رفع تكلفة الإقراض المصرفي وعزوف المصارف عن المشاركة في الإقراض طويل الأجل وعندما ننظر إلى التمويل الإسلامي، وبتضمين المتطلبات البيئية في الصكوك التقليدية يمكن أن يساعد ذلك على تسهيل المشاركة على أوسع نطاق في سوق الصكوك من قبل المستثمرين المسلمين والتقليديين المهتمين بالاستثمار المتخلق. وبفضل المزايا البيئية والأخلاقية التي تتمتع بها هذه الصيغ، يمكن اجتذاب أنواع جديدة من المستثمرين إلى سوق الصكوك، على غرار صناديق الاستثمار في القطاع العام ومديري الأصول والمؤسسات المالية. كما تتيح هذه الصيغ للمستثمرين المسلمين إمكانية الوصول على نطاق أوسع إلى الاستثمارات المسئولة اجتماعيا وأخلاقيا والمتوافقة مع الشريعة.

وتسمح التغطية الصحفية بتعزيز صورة الشركة وتزويدها بفرصة لتسويق نفسها كشركة مبتكرة ومستدامة تسعى للتفكير في الأجيال القادمة. كما نجد في كثير من الحالات اختيار هذه الصيغ مقابل خيارات التمويل الأخرى أسهل وأكثر تحفيزا بالنسبة للمصدرين والمستثمرين بسبب التحفيزات الجبائية على إصدار الصكوك وعوائدها، وهي التحفيزات التي تطبق على معظم الصكوك التي تكون مؤهلة بموجب إطار صكوك الاستثمار المستدام والمسئول اجتماعيا، ومع ذلك تمثل المصداقية من بين العوامل الدافعة إلى زيادة اللجوء إليها. إضافة إلى ذلك فإن أغلبية مشاريع الطاقة النظيفة تعتمد على الإنفاق على البنى التحتية الضخمة وطويلة الأمد، فإن صيغ التمويل الإسلامي ستكون آلية مثالية لدعم التطور والتنمية القائمة على الصناعات منخفضة الكربون وتعزز أكثر نمو الأسواق. ويمكن كذلك أن تمول مشاريع كفاءة استخدام الطاقة قصيرة الأجل، في وقت بات فيه من الصعب الحصول على التمويل منخفض التكلفة[18].

وبالتمعن جيدا في هذه المزايا نجد أن صيغ التمويل الإسلامي في موقع يؤهلها لاجتذاب استثمارات الأسواق الرأسمالية في مجال تمويل مشاريع البنى التحتية المستدامة. فصيغ التمويل الإسلامي التي ستستخدم حصيلتها في تمويل مشروع بنية تحتية مستدامة، كإقامة محطة لتوليد الطاقة النظيفة، ستروق لكل

من المستثمرين المسلمين والتقليديين الذين يحدوهم هدف مشترك وهو التركيز على الاعتبارات البيئية مع تحقيق عائدات معقولة معدلة حسب المخاطر من استثمارات تتوافق ومعتقداتهم الدينية والقيمية. يضاف إلى ذلك أن صيغ التمويل الإسلامي التي تخضع لرقابة الهيئات الشرعية تتيح للمستثمرين درجة عالية من اليقين بأن أموالهم ستستخدم لغرض محدد مفيد للبيئة ومولد لقيمة اقتصادية واجتماعية تعود بالنفع على الأجيال الحالية والمستقبلية على عكس أدوات التمويل التقليدية التي هي التزامات عامة غير مضمونة من جانب جهة الإصدار، حيث لا تعطي ضمانات بأن أموالهم سوف تنفق في غرض محدد يستوفي المعايير البيئية والأخلاقية.

ويمكن أن تشمل المشاريع الخضراء الممولة عن طريق صيغ التمويل الإسلامي: برامج الطاقة النظيفة، والنقل الجماعي، وإدارة المياه، والغابات، والتكنولوجيات منخفضة الكربون. وتشمل مبادرات التمويل الأخضر أيضا الاستثمارات المسئولة اجتماعيا الرامية إلى تحسين حياة الناس والمجتمعات المحلية. وقد تصمم تلك الصكوك أيضا لتشجيع المستثمرين على نقل رأس المال إلى الشركات التي تراعي معايير الحوكمة من أجل التنوع، والمساءلة، والشفافية. وتتضمن الأصول المؤهلة بهذه الصيغ والمحددة بشهادة معايير السندات المناخية: الحدائق الشمسية، ومحطات الغاز الحيوي، وطاقة الرياح، وكفاءة الطاقة الطموحة، والنقل والبنية التحتية المتجددة، والسيارات الكهربائية والبنية التحتية، والسكك الحديدية الخفيفة. وبوصفه نظاما مستداما ومسئولا يركز نظام التمويل والاستثمار الإسلامي على تمويل المشاريع المنتجة للسلع والخدمات المفيدة للإنسان وبيئته ومجتمعه وما يحيط به، مستبعدا بذلك كل السلع والخدمات التي تتضمن ضررا للإنسان والبيئة والمجتمع. ويستوي في ذلك نهيه عن الاستثمار في أصول الشركات التي تنتج موارد ضارة بذاتها أو مآلاتها وتساهم في هدر الموارد والاعتداء على البيئة بمفهومها الشامل. وتتمثل قواعده العامة في تحريم التعامل بالفائدة (الربا) أخذا وإعطاء، والدخول في المقامرات والمراهنات، وتجنب كافة المعاملات المالية غير العادلة ونظيرتها من الأنشطة الاستثمارية القائمة على استغلال أحد الطرفين من خلال الغرر

والتدليس والغش والمعاملات الوهمية والمخاطرات غير محسوبة العواقب، وبدلا من ذلك يتعين على الأطراف المعنية تحمل المسؤولية عن المخاطر التجارية والاجتماعية وإقامة المشاريع التي تسهم في النمو الاقتصادي الحقيقي وتقاسم المكاسب والخسائر المترتبة عن المعاملات.

وفي ضوء التوصيف المتقدم، تتبين من الناحية النظرية نقاط التقاطع بين منهج التمويل الإسلامي ومبادئ الاستثمار المستدام والمسئول، فكل من الشريعة والاستثمار المسئول اجتماعيا يركزان على التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة وتجنب التعامل مع شركات الكحول والتبغ والمقامرة، واستبعاد الاستثمار والتعامل مع الشركات التي يمكن أن تتسبب في أضرار بيئية واجتماعية. ويشكل التمويل الإسلامي الأخضر أحد البدائل المطروحة. ففي السنوات القليلة الماضية كان هناك اهتمام متزايد بصكوك الاستثمار المسئول اجتماعيا وأخلاقيا أو الصكوك الخضراء، حيث أن عددا من هذه الصكوك تم إصداره في السوق العالمية لتمويل المشاريع الصديقة للبيئة[19].

**خاتمة:**

من خلال ما تناولناه في هذا البحث خلصنا إلى جملة من النتائج والتوصيات يمكن إيجازها فيما يلي:

**النتائج:** أما النتائج فهي على النحو الآتي:

- يعمل التمويل الإسلامي البيئي على تحقيق البعد الاقتصادي بتمويل المشاريع التي تحاقظ على البيئة واستدامتها، وكذا البعد الاجتماعي عن طريق التمويل وإدارة التمويلات التي تراعي فيها البعد الاجتماعي، ودور البعد البيئي بما تقوم به من حماية البيئة من التلوث والأضرار التي تلحق بها.
- للتمويل الإسلامي دور في تحقيق معدلات مستقرة للتنمية المستدامة من خلال الأخذ بالبعد البيئي، في ترشيد الموارد المالية وتوجيهها لحماية البيئة، وتمويل المشاريع الصديقة بالبيئة.
- للتمويل الإسلامي دور في دعم وتمويل المشاريع الخضراء، لتحقيق مبدأ حماية البيئة، والتي من خلالها يتم توفير مناصب العمل.

- للتمويل الإسلامي أجندة تلاؤم الحماية البيئية من أجل تحقيق متطلبات التنمية المستدامة الذي يسعى من خلالها إلى تعزيز الرفاهية العامة للمجتمع والحفاظ على البيئة من التلوث والاستنزاف.
- توجد علاقة تلازمية بين التمويل الإسلامي والتنمية المستدامة في تحقيق تراكم رأس المال من الجانب الاقتصادي والقضاء على الفقر وتوفير حد الكفاية من الجانب الاجتماعي وتحريم كل المعاملات التي لا تتوافق مع الشريعة الإسلامية من الجانب الأخلاقي، والمساهمة في الحفاظ على البيئة بأخذه بمبادئ المحافظة عليها وعلى الموارد ضمانا لحقوق الأجيال القادمة من الجانب البيئي.

**التوصيات:** وبعد النتائج المتوصل إليها نقترح التوصيات الآتية:

- على المصارف الإسلامية العمل على تمويل المشاريع المسئولة والصديقة للبيئة عن طريق مختلف صيغ التمويل الإسلامي، وابتكار منتجات مالية إسلامية أخرى مناسبة للبيئة، وتوفير أرضية ملائمة للاستثمار، تأخذ بعين الاعتبار الجوانب البيئية، وتوضع الاستراتيجيات للابتكار والتطوير والاتجاه نحو التمويل الأخضر.
- نشر الوعي حول أهمية التمويل الإسلامي البيئي، مع تقديم التحفيز وتشجيع الاستثمار فيها لأجل تجميع رؤوس الأموال، لدعم مشاريع البيئة المستدامة والبنية التحتية، وكذا البرامج البيئية كالطاقة المتجددة .
- الاستفادة من نتائج البحوث المتعلقة بتطوير التمويل الإسلامي الأخضر، واعتمادها كحل ناجع للخروج من الأزمات، وزيادة الكفاءة والإبداع، وتكييف نتائج هذه البحوث مع الواقع الاقتصادي المعاش، وتعزيز التآزر بين البحوث الجامعية والصناعة المالية الإسلامية الخضراء، والعمل على إيجاد آليات تمويل إسلامية جديدة ومبتكرة تهدف لدعم المشاريع والبرامج البيئية كالطاقة النظيفة والمتجددة.
- تنظيم ندوات وملتقيات للتعريف بصيغ وأدوات التمويل الإسلامي، والهندسة المالية الإسلامية، وكل ما يتعلق بالاقتصاد الإسلامي، من طرف الجامعات ومختلف المؤسسات المالية الإسلامية لتحسيس وتزويد العملاء والمتعاملين

الاقتصاديين على اختلاف أنشطتهم بالمعلومات الضرورية والكافية بهذا النوع من التمويل مع استعراض التجارب والنماذج الدولية الناجحة والرائدة في هذا المجال قصد الاستفادة من خبرتها وتجربتها في هذا الميدان.

**قائمة المصادر والمراجع:**


1- حمد بن عبد الرحمن الجنيدل، إيهاب حسين أبو دية، الاستثمار والتمويل في الاقتصاد الإسلامي، دار جرير، عمان، ج1، ط1، 2009.

2- دوجلاس موسشيت، مبادئ التنمية المستدامة ، ترجمة بهاء شاهين ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، ط1، 2000.

3- سعاد عبد الله العوضي، البيئة والتنمية المستدامة، الجمعية الكويتية لحماية البيئة، الكويت.

4- عبد الحميد عبد الفتاح المغربى، الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية - المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، المملكة العربية السعودية، 2004.

5- عبد السلام أبو قحف، سياسات الأعمال والإدارة الإستراتيجية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1999.

6- عبيد محمد سامي، الدور التمويلي للمصارف الإسلامية (التمويل بالصكوك) تجربة ماليزيا، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد10، العدد 38، 2017.

7- مزاهدية رفيق وبلعيدي عبد الله، الصكوك الإسلامية الخضراء... وصفة تمويلية لعالم مستدام بيئيا، المؤتمر الدولي الخامس للمالية الريادية، أغادير، المغرب، 4 - 5 ديسمبر 2017.

8- موهان موناسينغ، نهج الباحث الاقتصادي إزاء التنمية المستدامة، مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر1993، المجلد30 ، العدد04 .

9- نعيمة يحياوي وفضيلة عاقلي، التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية من المنظور الإسلامي، ملتقى دولي حول سلوك المؤسسات الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، يومي 20–21 نوفمبر 2012، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مخبر الجامعة: المؤسسة والتنمية المحلية المستدامة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

10- الهلالي الشربيني، التخطيط الاستراتيجي وديناميكية التغير في نظم التعليم التقليدية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، جمهورية مصر العربية، 2006.

11- وائل محمد إدريس، الإدارة الإستراتيجية: منظور منهجي متكامل، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2007.

12- Ansoff, H. I, Corporate Strategy, Mc Graw - Hill Book Company, NY,1995, p 225.

13- سامي بن إبراهيم السويلم، الأزمات المالية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، https://books.google.com/books/about/.html?id، 16/ 2018/07.

14- الصكوك الخضراء كآلية لدمج التمويل الإسلامي بالمشروعات الصديقة، http://www.al-jazirah.com/2016/20160224/mt2.htm ، تاريخ الزيارة: 2019/10/14.
15- حسام الدين عيد، هل ينقذ صك ماليزيا الأخضر العالم من تغيرات المناخ، http://www.roayahnews.com/articles/2017/8/20/1839/، تاريخ الزيارة: 2019/11/26.
16- Willem Buiter "Islamic Finance Principles to Restore Policy Effectiveness", www.ft.com/maverecon, 15/07/2018.

**الهوامش:**

[1]- عبد السلام أبو قحف، سياسات الأعمال والإدارة الإستراتيجية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1999، ص48.

[2]- Ansoff, H. I, Corporate Strategy, Mc Graw - Hill Book Company, NY, 1995, p225.

[3]- عبد السلام أبو قحف، نفس المرجع السابق، ص49.

[4]- عبد الحميد عبد الفتاح المغربى، الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة – المملكة العربية السعودية، 2004، ص220.

[5]- الهلالي الشربيني، التخطيط الاستراتيجي وديناميكية التغير في نظم التعليم التقليدية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، جمهورية مصر العربية، 2006، ص 196.

[6]- وائل محمد إدريس، الإدارة الإستراتيجية: منظور منهجي متكامل، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2007، ص5 .

[7]- سامي بن إبراهيم السويلم، الأزمات المالية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، https://books.google.com/books/about/.html?id ، 16 / 07 / 2018 .

[8]- Willem Buiter "Islamic Finance Principles to Restore Policy Effectiveness", www.ft.com/maverecon , 15/07/2018.

[9]- موهان موناسينغ، نهج الباحث الاقتصادي إزاء التنمية المستدامة، مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر1993، المجل 30 ، العدد0 ، ص16.

[10]- دوجلاس موسشيت، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، ط1، 2000، ص17.

[11]- سعاد عبد الله العوضي، البيئة والتنمية المستدامة، الجمعية الكويتية لحماية البيئة، الكويت، ص 7.

[12]- نعيمة يحياوي وفضيلة عاقلي، التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية من المنظور الإسلامي ، ملتقى دولي حول سلوك المؤسسات الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، يومي 20–21 نوفمبر 2012، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مخبر الجامعة : المؤسسة والتنمية المحلية المستدامة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص ص 125 – 126 .

[13]- نعيمة يحياوي وفضيلة عاقلي، التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية من المنظور الإسلامي، نفس المرجع السابق، ص 124.

[14]- مزاهدية رفيق و بلعيدي عبد الله ، الصكوك الإسلامية الخضراء... وصفة تمويلية لعالم مستدام بيئيا، المؤتمر الدولي الخامس للمالية الريادية، أغادير، المغرب، 4- 5 ديسمبر 2017، ص3.

[15]- عبيد محمد سامي، الدور التمويلي للمصارف الإسلامية (التمويل بالصكوك) تجربة ماليزيا، مجلة العلوم الاقتصادية ، المجلد10، العدد 38، 2017، ص 97.

[16]- الصكوك الخضراء كآلية لدمج التمويل الإسلامي بالمشروعات الصديقة، http://www.al-jazirah.com/2016/20160224/mt2.htm، تاريخ الزيارة: 14/ 10/ 2019.

[17]- مزاهدية رفيق و بلعيدي عبد الله ، الصكوك الإسلامية الخضراء ... وصفة تمويلية لعالم مستدام بيئيا، المؤتمر الدولي الخامس للمالية الريادية، نفس المرجع السابق، ص14.

[18]- حسام الدين عيد، هل ينقذ صك ماليزيا الأخضر العالم من تغيرات المناخ، http://www.roayahnews.com/articles/2017/8/20/1839/، تاريخ الزيارة: 26/ 11/2019.

[19]- حمد بن عبد الرحمن الجنيدل، إيهاب حسين أبو دية، الاستثمار والتمويل في الاقتصاد الإسلامي، دار جرير، عمان، ج1، ط1، 2009، ص، 96.